

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ اعداد الميزانية"

1- نبذة تاريخية عن المعيار

في أبريل 2001 تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ اعداد الميزانية" الذي صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1999، وقد حل هذا المعيار محل أجزاء من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) "البنود الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ اعداد الميزانية الصادر عام 1978. وفي ديسمبر 2003 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) المنقح بعنوان جديد "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ اعداد الميزانية"، وبدأ التطبيق المعيار بتاريخ 1 جانفي 2005 كما شجع المجلس التطبيق المبكر للمعيار.

2- هدف المعيار

الهدف من هذا المعيار هو وصف:

- متى يجب أن تعدل الشركة قوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ اعداد الميزانية وقبل اصدار تلك القوائم؛ و
 - الافصاحات التي على الشركة ادراجها حول تاريخ إقرار القوائم المالية لإصدارها وحول الاحداث بعد فترة اعداد القوائم.
- كما يتطلب المعيار أيضا عدم اعداد الشركة لقوائمها المالية على أساس استمراريته إذا كانت الاحداث بعد فترة إعداد القوائم تشير إلى أن افتراض استمرارية الشركة لم يعد قائماً.

3- نطاق المعيار

يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة والافصاح عن الاحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية.

4- المصطلحات والعبارات:

- **الأحداث اللاحقة بعد تاريخ اعداد الميزانية (Accounting policies):** هي تلك الاحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ المصادقة على اصدار القوائم المالية وهناك نوعين من الاحداث يمكن تمييزها:
 - ✓ **أحداث معدلة:** هي تلك الاحداث التي توفر أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة بتاريخ الميزانية، ويتطلب هذا النوع من الاحداث تعديل الميزانية.
 - ✓ **أحداث غير معدلة:** هي تلك الوقائع التي تدل على أحداث ظهرت وبرزت بعد تاريخ الميزانية، إلا أنها لا تتطلب تعديل على الميزانية.
- **تاريخ التصريح (Change in accounting estimate):** هو التاريخ الذي يصرح به قانونا بإصدار القوائم المالية للشركة وهو تاريخ إقرار مجلس الإدارة القوائم المالية.

5- متطلبات المعيار: يتضمن المعيار مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية، كما يوضح العديد من المفاهيم المتعلقة بتلك الأحداث من حيث توقيتها وطبيعتها.

5-1 تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية:

يعتبر تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية من الأمور الأساسية في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) نظراً لأن هذا التاريخ يمثل النقطة التي ينتهي عندها معالجة الأحداث اللاحقة للميزانية، ويعتمد تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية على الشكل التنظيمي لإدارة الشركة والمتطلبات القانونية والإجراءات المتبعة في الأعداد والانتهاؤ من القوائم المالية.

في الشركات المساهمة والتي تعرض فيها القوائم المالية على الهيئة العامة للمساهمين للمصادقة عليها، يعتبر تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية، وفق ما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) هو **تاريخ إقرار مجلس الإدارة بإصدار تلك القوائم** وليس تاريخ الموافقة الهيئة العامة أو تاريخ انتهاء إدارة الشركة من اعداد تلك القوائم المالية.

مثال:

- في 2019/2/24 أكملت إدارة الشركة (X) مسودة القوائم المالية للسنة المنتهية في 2018/12/31.
 - في 2019/3/05 راجع مجلس الإدارة القوائم المالية وتم إقرارها لإصدارها.
 - في 2019/3/16 أعلنت الشركة عن أرباحها واختارت المعلومات المالية الأخرى.
 - في 2019/3/25 أصبحت القوائم المالية متاحة للمساهمين والجهات الأخرى.
 - في 2019/4/12 صادقت الهيئة العامة في الاجتماع السنوي لها على القوائم المالية.
 - في 2019/4/17 تم تقديم القوائم المالية المصادق عليها لهيئة الأوراق المالية.
- المطلوب:** ما هو تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية للشركة (X) بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10).

الحل:

بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) فإن تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية هو 2019/3/05 وهو تاريخ إقرار إصدارها من قبل مجلس الإدارة، وليس تاريخ موافقة الهيئة العامة على تلك القوائم أو أي تاريخ آخر. وبالتالي فإن الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 2018/12/31 وحتى يوم 2019/3/05 تعتبر فترة الأحداث اللاحقة ويجب أن تؤخذ بالحسبان من قبل الشركة، وتحديد ما إذا كان أي من تلك الأحداث سيتم معالجته محاسبياً، أو الإفصاح عنه، أو عدم أخذه بعين الاعتبار.

5-2 الاعتراف والقياس:

يورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) نوعان من الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية النوع الأول الاحداث المعدلة والنوع الثاني الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية وفيما يلي استعراض هذه المتطلبات المتعلقة بالاعتراف والقياس:

5-2-1 الاحداث المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية:

وهي تلك الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تقدم معلومات حول ظروف كانت موجودة فعلياً بتاريخ الميزانية، إلا أنها لم تكن معروفة لإدارة الشركة عند اعداد القوائم المالية، وفي هذه الحالة يجب تعديل القوائم المالية لتعكس تلك الاحداث بعد تاريخ الميزانية وقبل إقرار إصدارها.

- قرار المحكمة بعد تاريخ الميزانية والذي سبين أن على الشركة التزام حالي يخص تاريخ الميزانية، وبذلك يتطلب من الشركة أن تدل المخصص المعترف به حالياً بما يتفق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 37) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، أو الاعتراف بمخصص جديد، كما أن الشركة وعند صدور قرار المحكمة بقضية ما سوف تحول الإفصاح عن الالتزامات الطارئة لتلك القضية إلى الاعتراف بمخصص نظراً لأن الحدث اللاحق هنا يعتبر معدل للميزانية.

- استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية تشير إلى أن أصل قد تعرض لتدني القيمة بتاريخ الميزانية مثل هبوط أسعار العقارات والآلات وغيرها من الأصول غير المتداولة أو أن المبلغ المعترف به سابقاً كخسارة انخفاض في قيمة ذلك الأصل تحتاج الى تعديل ومثال ذلك:

✓ افلاس عميل بعد تاريخ الميزانية، مما يوفر بالعادة تأكيد بأن الخسارة في حساب الذمم المدينة التجارية كانت قائمة بتاريخ الميزانية، مما يتطلب من الشركة تعديل صافي قيمة الذمم المدينة التجارية وذلك بتعديل مخصص الديون المشكوك فيها.

✓ إذا كان لدى الشركة بضاعة بتاريخ اعداد القوائم المالية، وتم بيع تلك البضاعة بعد تاريخ الميزانية بسعر يقل بشكل كبير من تكلفتها التاريخية، فمن الممكن أن يقدم هذا الحدث دليلاً على أن صافي قيمة البضاعة القابلة للتحقق بتاريخ الميزانية كانت أقل من التكلفة، مما يتطلب تعديل قيمة مخصصات انخفاض قيمة البضاعة.

✓ بيع أصول غير جارية بعد تاريخ الميزانية بسعر يقل عن قيمتها المسجلة علماً أن تلك الأصول كانت موجودة لدى الشركة بتاريخ اعداد القوائم المالية، أن مثل هذا الحدث قد يعطي دلالة على وجود انخفاض في قيمة تلك الأصول بتاريخ اعداد القوائم المالية.

✓ اكتشاف احتيال أو أخطاء بعد تاريخ الميزانية تظهر أن القوائم المالية لم تكن صحيحة.

مثال:

خلال عام 2019 أقيمت دعوى قضائية من قبل أحد المنافسين على الشركة (X) بمبلغ 700000 دج لانتهاكها علامة تجارية معينة، وبناءً على توصية المستشار القانوني للشركة خصصت مبلغ 300000 دج من أرباح عام 2019 كمخصصات قضايا مقامة على الشركة وظهر المخصص في الميزانية في 2019/12/31.

وفي 2020/2/15 وبعد تاريخ الميزانية أصدرت المحكمة حكماً يقضي بدفع الشركة (X) مبلغاً 500000 دج، وكانت القوائم المالية قد أعدت بواسطة إدارة الشركة في 2020/1/30 وأقرها مجلس الإدارة في 2020/2/19.

المطلوب:

- ما هو الاجراء المحاسبي الواجب القيام به من قبل الشركة (X) في هذه الحالة وفق متطلبات المعيار المحاسبي (IAS 10).

الحل:

عند صدور الحكم في 2020/2/15 (حكم نهائي) يجب على الشركة (X) اثبات القيد لتعديل المخصص بمبلغ 200000 دج لكي تعكس أثر الحكم الذي قضت به المحكمة:

200000	2019	2019/12/31
200000	ح/ ملخص الدخل مخصص قضايا مقامة على الشركة	ح/ ملخص الدخل

أي حدث مؤدي لتعديل أرقام الميزانية والتي هي قيد الاعداد، حيث صدر قرار المحكمة في 2020/2/15 أي قبل تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في 2020/2/19.

- بافتراض أن الحكم الصادر عن المحكمة قد صدر في 2020/2/21 أو بعد ذلك، أي بعد إقرار مجلس الادارة للقوائم المالية، فإن هذا الحدث بعد تاريخ الميزانية سيكون بعد نقطة القطع (أي تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية في 2020/2/19) ولا يطلب من الشركة (X) عندئذ إجراء أي تسويات أو تعديل على القوائم لعام 2019.

مثال:

تقوم الشركة (X) بتقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وبلغت تكلفة المخزون وفق طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) أولاً مبلغ 400000 دج وهي القيمة التي أدرجت في الميزانية كما في 2019/12/31 باعتبار أن التكلفة أقل من صافي القيمة القابلة للتحقق، ونظراً للكساد الشديد والاتجاهات السلبية السائدة في السوق، تعذر بيع المخزون خلال شهر جانفي 2020.

وفي 2020/2/10 تعاقدت شركة (X) مع أحد الشركات المنافسة على بيع المخزون بمبلغ 320000 دج، وبافتراض أنه تم التصريح بإصدار القوائم المالية بتاريخ 2020/2/24.

المطلوب:

- ما هي المعالجة المحاسبية المناسبة لانخفاض في قيمة المخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10).

الحل:

يجب على الشركة الاعتراف بمبلغ الانخفاض في قيمة المخزون في القوائم المالية للسنة المنتهية 2019/12/31 وعمل مخصص بقيمة 80000 دج بالقيود التالي:

80000	80000	ح/ ملخص الدخل 2019 ح/ مخصص هبوط أسعار المخزون	2019/12/31
-------	-------	--	------------

5-2-2 الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية:

تمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير المعدلة للقوائم المالية تلك الاحداث الناشئة بعد تاريخ الميزانية (12/31) ولا تعبر عن ظروف كانت سائدة بتاريخ الميزانية، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) عدم إجراء تعديل على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للشركة لتعكس الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية.

ومن الأمثلة على الأحداث اللاحقة غير المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية ما يلي:

- انخفاض القيمة السوقية العادلة للاستثمارات بين تاريخ الميزانية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية، لأن القيمة العادلة هي قيمة حقيقية بتاريخ الميزانية وليست مقدرة باعتبارها مأخوذة من سوق نشط وتحدد بناءً على تعاملات بين أطراف راغبة وقادرة على تنفيذ عملية البيع والشراء.
- توزيعات الأرباح: إذا تم اقتراح أو الإعلان عن توزيعات الأرباح بعد تاريخ الميزانية، فيتوجب على الشركة أن لا تعترف بتلك التوزيعات كالتزام في تاريخ الميزانية، لأنها لا تلي شروط الالتزام الواردة ضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS 37) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" ففي معظم دول العالم يقترح مجلس إدارة الشركة نسبة توزيعات الأرباح، وتكون الهيئة العامة هي المخولة بإقرار تلك التوزيعات، في مثل هذه الحالة يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح ضمن الإفصاحات بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10).
- اندماج الاعمال بعد تاريخ الميزانية، أو استبعاد شركة تابعة رئيسية، حيث تعالج هذه الاحداث بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 3) "اندماج الاعمال". والذي يتطلب افصاحات محدودة في مثل تلك الحالات.
- اعلان خطة إيقاف عمليات انتاج معينة.
- نشوء التزامات طارئة أو البدء في قضية رئيسة ناشئة فقط من أحداث وقعت بعد تاريخ الميزانية.
- تلف خط انتاجي رئيس نتيجة تعرضه لحريق بعد تاريخ الميزانية.
- التغييرات الجوهرية في معدلات الضريبة أو تغييرات هامة في قانون الضريبة.

6- الإفصاح عن الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية:

إذا كانت الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية مهمة بدرجة كبيرة بحيث أن عدم الإفصاح عنها سيؤثر في قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة والصحيحة فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة مهمة من تلك الاحداث:

- طبيعة وماهية الحدث؛ و

- تقدير الأثر المالي لذلك الحدث إذا كان ممكناً، وإذا كان من الصعوبة تقدير الأثر المالي يتم الإفصاح عن هذه الحقيقة.

7- الإفصاح:

- يجب الإفصاح عن تاريخ إقرار القوائم المالية لإصدارها وتحديد الجهة المخولة بإقرارها، وإذا كان ملاك الشركة وآخرين لديهم السلطة لتعديل القوائم المالية بعد الإصدار فإن على الشركة أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- تحديث الإفصاح بتاريخ الميزانية إذا حصلت الشركة على معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية حول أحداث وظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية يجب تحديث الإفصاحات التي لها علاقة بهذه الظروف والأحداث في ضوء المعلومات الجديدة.